



تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أثر التدابير الرامية إلى جعل مبلغ ميزانيتها لعام ٢٠١٤ يقارب مبلغ ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٣

ألف - المقدمة

١ - طلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها العاشرة من المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") أن تعد، في حالة [اقتراحها] أي زيادة في ميزانية عام ٢٠١٣، [...] ورقة تفصيلية بالخيارات المتاحة للمحكمة لإجراء تخفيضات من أجل المساواة بين مستوى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢، فضلاً عن كيفية تأثير هذه التخفيضات على أنشطة المحكمة^١.

٢ - وأحاطت الجمعية في دورتها الحادية عشرة علماً بورقة المحكمة ذات العنوان "أثر التدابير الرامية إلى جعل مبلغ ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٣ يقارب مبلغ ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٢"، التي تتضمن تفاصيل خيارات المحكمة التي يمكن أن يتيح الأخذ بها تحقيق تخفيضات رامية إلى جعل مبلغ الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ يقارب مبلغ ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٢، المتخذ مرجعاً، وكيفية تأثير هذه التخفيضات على أنشطة المحكمة^٢. ودعت الجمعية المحكمة إلى أن تعدّ مثل هذا التقرير في عام ٢٠١٣ مضمّنةً إياه أولوياتها على صعيد الميزانية، وأن تشفع به وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ التي ستقدمها^٣.

^١ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/10/Res.4، الفقرة ٢-٤.

^٢ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/11/Res.1، الفقرة ٤-٤.

^٣ الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC ASP/11/Res.1، الفقرة ٥-٥.

٣- وعلى غرار السنوات السابقة وازابت المحكمة خلال عام ٢٠١٣ على بذل قصارى جهودها لتحقيق المزيد من الوفورات عن طريق تحسين النجاعة. فالأنشطة تُراقب عن كثب، والموارد تُستخدم على أساس إيلاء درجات أولويةٍ محدّدةٍ ويُسعى إلى تحقيق تخفيضات في المتطلبات منها ويُعاد تخصيصها كلما أمكن الأمر وحيثما أمكن.

٤- ويظل التركيز منصباً بصورة رئيسية على السهر على الإنصاف والفعالية والنجاعة في الأنشطة الجارية في مجال التحقيق ومجال الملاحقة والمجال القضائي، وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تبسيط آليات التنسيق وتقييم أثر العلاقات القائمة حالياً بين المحكمة وأصحاب الشأن فيها من الجهات الخارجية. وقد أبلغت المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") معلومات عن جهودها في هذا الصدد ضمن ثمانية التقارير السابقة بشأن تدابير تحسين النجاعة. وفي الوقت نفسه مُضي في تطوير ما تقوم به المحكمة من رصد للأنشطة الرامية إلى تحسين النجاعة والإفادة عن هذه الأنشطة. ويشار على وجه الخصوص إلى أنه تم إضفاء الطابع الرسمي على فئات الوفورات التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين النجاعة، سعياً إلى التكفل بالاتساق في قياس التحسينات المعنية، ما سيجتج لجميع أصحاب الشأن في المحكمة أن يراقبوا جهودها في هذا الشأن مراقبة أُنجع.

باء- لمحة عن ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤

٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ١٢٦,٠٧ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ١٠,٩٥ مليون يورو، أي ما نسبته ٩,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (١١٥,١٢ مليون يورو). وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى العوامل التالية البيان:

- أ) زيادة كبيرة في الأنشطة القضائية المرتقب أن يشهدها عام ٢٠١٤؛
- ب) زيادة في عدد الحالات التي ستُجرى في إطارها أنشطة تحقق وأنشطة ملاحقة، تقترن بالحاجة إلى تعزيز قدرة أفرقة التحقيق وأفرقة الملاحقة على إجراء عمليات تحقيق وعمليات ملاحقة رفيعة مستوى الجودة وآتية في الوقت المناسب؛
- ج) زيادة في الخدمات التي يتعيّن على قلم المحكمة توفيرها فيما يتعلق بزيادة الأنشطة في مجال التحقيق وفي مجال الملاحقة وفي المجال القضائي؛
- د) زيادات ضمنية مثل الارتباط بالتزامات آجلة فيما يتعلق بتكاليف الموظفين وتطبيق النظام المشترك للأمم المتحدة.

٦- وبمراعاة ما تقدّم ذكره من عوامل مسببة للتكاليف وما يتصل بها من الموارد اللازمة فإن مستوى الموارد الذي حُدّد لميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ في بادئ الأمر بلغ، مع أخذ الوفورات المحقّقة من خلال تحسين النجاعة وتقليص عدد عمليات التحقيق الناشط بالحسبان، مبلغاً مقداره ١٣١,٠١ مليون يورو ينطوي على زيادة تناهز ١٦ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة. وبعد مراجعة داخلية صارمة بعيدة المطال، تُدورست في إطارها جميع الأنشطة تدارساً دقيقاً، وأُعيد في بعض الحالات تحديد درجات أولويتها أو حُقّص مقدارها، وتم وفقاً لذلك تقليص الموارد المطلوبة من أجلها أو أُعيد تخصيصها، تسنى التوصل إلى تخفيض في

الميزانية البرنامجية المقترحة يناهز خمسة ملايين يورو، إذ نزل مبلغ صافي الزيادة فيها إلى ١٠,٩٥ مليون يورو^٤.

الجدول ١: نمو الميزانية

■	المبلغ المتخذ أساساً للقياس (مبلغ ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة)	١١٥,١٢ مليون يورو
■	مبلغ الموارد اللازمة الذي تم تحديده	١٣١,٠١ مليون يورو
■	النمو المتأني عن العوامل المسببة للتكاليف	١٥,٨٩ مليون يورو
■	مبلغ التخفيض الذي أفضت إليه المراجعة الداخلية	-٤,٩٤ مليون يورو
■	صافي الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة	١٠,٩٥ مليون يورو

٧ - لقد وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٤ بالاستناد إلى خطط العمل في المجال القضائي وفي مجال الملاحقة فيما يخص السنة التالية، وذلك بالقدر الذي يمكن به تقييم هذه الأنشطة تقيماً دقيقاً بتاريخ تقديم الميزانية المقترحة. بيد أن تعذر التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع افتراضات يمكن التعويل عليها تماماً في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تُميز لها المحكمة.

٨ - فالمحكمة، كما سبق أن بيّنته^٥، تتبّع في مجال الميزانية نهجاً يعتمد بصورة صارمة على الوقائع الثابتة؛ فهي لا تهيم في الميزانية لأي نشاط ليس من الواضح إمكان ارتقابه حدوثه في السنة التالية وإمكان تحديده الكمي. وقد أيّدت اللجنة هذا الحرص على اتباع نهج تُتوخى به الدقة وعدم الإسراف في تهيئة المحصّصات في إطار ميزانية المحكمة البرنامجية العادية^٦.

^٤ وإذا أُخذ في الحسبان علاوة على ذلك أن هذه الزيادة تشمل مبلغاً مقداره ١,٤ مليون يورو يمثل الزيادة الضمنية في تكاليف الموظفين وتكاليف التضخم النقدي، فإن النمو الفعلي في ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة يبلغ ٩,٥٥ مليون يورو، أي ٨,٣ في المئة.

^٥ الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة ... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف-أولاً، الفقرة ٥٥. انظر أيضاً الفقرة ٧ من الوثيقة CBF/18/8.

^٦ رُحِب مندوبو الدول الأطراف بمبادرة المحكمة إلى تقديم افتراضات الميزانية فيما يخص المناحي المتصورة لأنشطة المحكمة الإضافية التي يمكن التنبؤ بها لكن يتعذر تحديد جوانبها الكمية وقت وضع افتراضات المحكمة فيما يتعلق بالميزانية.

الجدول ٢: نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة، مبيّناً بحسب البرامج الرئيسية

نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٤ بالقياس إلى عام ٢٠١٣ (بآلاف اليوروات)			
البرنامج الرئيسي	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة	ميزانية عام ٢٠١٣ مبلغ المعتمدة	النمو النمو
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	١٠ ٢١٤,٩	١٠ ٦٩٧,٩	٤٨٣,٠- ٤,٥-
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	٣٥ ٧٤٤,٥	٢٨ ٢٦٥,٧	٧ ٤٧٨,٨ ٢٦,٥
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٦٨ ١١١,٦	٦٤ ٥٢٠,٩	٣ ٥٩٠,٧ ٥,٦
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٢ ٨٣٦,٣	٢ ٩٥١,٧	١١٥,٤- ٣,٩-
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة (إيجارها وصيانتها)	٥ ٩٠٠,٧	٥ ٩٠١,٥	٠,٨- ٠,٠
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	١ ٥٩٥,٢	١ ٥٨٠,٠	١٥,٢ ١,٠
البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	١ ٢٨٩,١	٩٩٦,٧	٢٩٢,٤ ٢٩,٣
البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة	١٧٠,٣	٠,٠	١٧٠,٣ م غ
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٢٠٩,١	٢٠٥,٩	٣,٢ ١,٦
المجموع	١٢٦ ٠٧١,٧	١١٥ ١٢٠,٣	١٠ ٩٥١,٤ ٩,٥

جيم - تحليل النمو

٩ - لقد نشدت المحكمة الحد من نمو ميزانيتها، بل وتحقيق مزيد من التخفيضات فيها، حيثما أمكن ذلك. وكما تم بيانه، تسنى التوصل إلى تقليص الزيادة البالغة زهاء ١٦ مليون يورو، التي حُدّدت في بادئ الأمر على أساس ما تم توقعه من العوامل المسببة للتكاليف الإضافية، تقليصاً يقارب مبلغه ٥ ملايين يورو. وتسنى أيضاً، ضمن إطار مقدار الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٣، استيعاب قسط كبير من الزيادة في الموارد المطلوبة لدعم الأنشطة القضائية الميزدة المقدار وتقديم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيديّة والابتدائية والاستئنافية، والزيادة الضمنية لتكاليف الموظفين.

١٠ - فمن حيث الأساس تُعتبر الزيادة المقترحة البالغة ١٠,٩٥ مليون يورو زيادةً لا بد منها للنهوض بأود الارتفاع الكبير في عمليات التدارس الأولى وأنشطة التحقيق وأنشطة الملاحقة ولتحسين قدرة مكتب المدّعي العام على إجراء عمليات تدارس وتحقيق وملاحقة عالية الجودة وآتية في الوقت المناسب. كما إنه سيحتاج إلى اعتمادات إضافية لتقديم ما يلزم من خدمات ودعم جيدين وآتين في الوقت المناسب، ولا سيّما فيما يخص الأمن، والعمليات الميدانية، وحماية الشهود ومساندتهم، بغية ضمان واستدامة مستوى الجودة والنجاحة العالي المنشود. وبعبارة أخرى، لا يمكن تطبيق المزيد من التخفيضات دون إضرار كبير بفعالية المحكمة، وبخاصة قدرة مكتب المدّعي العام

على إجراء عمليات التحقيق وعمليات الملاحقة بصورة ناجعة وفعالة وعالية مستوى الجودة وآتية في حينها، أي دون المساس بمبرر وجود المحكمة بحد ذاته.

دال- أثر التخفيضات الأخرى

١١ - تلزم الزيادة في الموارد المطلوبة لتمكين المحكمة من التوصل إلى مستوى الامتياز العالي المتوخى منها بصفقتها مؤسسة قضائية دولية، ولا سيما في ضوء المعايير التي وضعتها المحكمة في اجتهادها القضائي الحديث العهد. إن هذه المعايير، التي تستلزم أموراً منها الاضطلاع بأنشطة ودعم أكثر كثافة خلال المراحل الأولى من الإجراءات القضائية، تستتبع تغييرات في التشكيل الأساسي للأفرقة، ومقدار الدعم الذي تحتاج إليه هذه الأفرقة لكي يتسنى لها الاضطلاع بمهامها على نحو فعال. فمن شأن النزول بمقدار ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة إلى المقدار المعتمد لعام ٢٠١٣ أن يفضي إلى تخفيض عدد الأفرقة والدعم اللازم لها، مقلّصاً مقدار الأنشطة الأساسية، ما من شأنه بدوره أن يجبر المحكمة على إجراء تخفيض آخر في عدد عمليات التحقيق والملاحقة. فبدون زيادة الموارد هذه يُحتمل أن يغدو سائر الاستثمارات في مجال الموارد غير ناجع بالقياس إلى تكاليفه. ويمكن أن يؤدي التأخر في الاستجابة السريعة للحالات الطارئة إلى فقدان الأدلة (لأسباب منها وفاة الشهود أو اختفاؤهم)، مسبباً تكاليف أخرى خفيفة في بنود أخرى من بنود ميزانية المحكمة (مثل بند حماية الشهود). كما إن من شأن هذا التأخر أن يسبب مزيداً من جوانب عدم النجاعة ومن التكاليف الإضافية المتصلة بالمساعدة القانونية وبالاحتجاز، بل يمكن في بعض الحالات أن يستلزم تمديد ولايات القضاة.

١٢ - ففي هذا السياق لا يمكن النزول بمبلغ ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة إلى مستوى المقدار المقرّر لعام ٢٠١٣، ولا تخفيض مبلغها أيّ تخفيض هام آخر، دون تأثير خطير على عدد ما تجريه المحكمة من عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وإجراءات قضائية.

هاء- الخلاصة

١٣ - إذا خفّضت الجمعية مبلغ ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ إلى مستوى مبلغ ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة فإنها بذلك ستحرم المحكمة حتماً من الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق واستدامة درجة الجودة والنجاعة التي يتعيّن أن تنسم بها أنشطة التحقيق وأنشطة الملاحقة والأنشطة القضائية، ضارة بذلك بقدرتها على النهوض على نحو فعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. فبدون موارد مزيدة يتعذر على المحكمة تحقيق النجاح الذي تنشده، والذي يتوخاه المجتمع الدولي والمجني عليهم وجماعات المتضررين. وعليه فإن من شأن تخفيض مبلغ ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة ليساوي المقدار المقرّر لعام ٢٠١٣ أن يُحدث أثراً يكافئ اضطراب المحكمة إلى وقف جميع عملياتها في اثنتين أو ثلاث من الحالات التي تنشط فيها ضمن نطاق اختصاصها.